الفصل الثاني عشر
الأحرف السبعة

هو بحث في توثيق النص القرآني وتقنية التلقي ، بحث في تعددية الإلقاء لما نزل من السماء ، ويمكن أن نرد حدوده إلى البحوث اللفظية التي تتعلق بالكيفية ، كل هذا يعني أنه بحث نقلي مستند إلى ما ورد من قراءات تطبق الحروف وتحتويها .

وتأتي اليوم أهمية هذا البحث من جوانب عدة ، ونذكر منها الاختلاف بين كون معرفتها وتطبيقها رخصة أم عزيمة ، ألها حد مكاني أم حد زماني ؟ ومنها صلة الموضوع باللغة مما يدل على إعجاز حفظ الاختلاف ، ومنها اختلاف العلماء في ماهية هذه الأحرف وعددها ، وغير هذا مما يتضح في سياق الدراسة هنا .

وأهم ما في الموضوع بيان ماهية الحروف دفعاً لأي شبهة قاصمة تدعي مثلاً وجود أكثر من قرآن أو نسخ متغايرة منه . وبيان أن نزولها أحد مظاهر اليسر في الشريعة الإسلامية ، فهو تيسير ورفع للمشقة ومواءمة الحرج والضعف البشري مما تواتر على ألسنة الدارسين ، مع ما في التيسير من دلالة عن الإعجاز .

والحرف في اللغة : هو الطَّرف ، ويتضح في تسمية الحرف المنطوق لأن الهواء الخارج من الرئة يتخذ طرفاً ويميل مع المخارج ، ومنه التحرّف الذي هو ميل إلى الحرف ، وفي القرآن الكريم : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ [الأنفال : ١٦] .

وقال الفيروزأبادي في القاموس المحيط : « الحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحدُّه ، ومن الجبل أعلاه المحدد » لكنه يفسر هذا الوجه باللغة متناسياً الدلالة اللغوية الأصيلة : « ونزل القرآن على سبعة أحرف ، أي سبع لغات من لغات العرب ، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه إن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر ، ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن » ، وهو رأي رغم كثرة أنصاره لا يؤبه به ولا يثبت للحجة كما سنرى .

ويتضح معنى الطرف والجانب في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [الحج : ١١] ، أي يعبده على وجه واحد وهو السراء لا على الضراء ، أو على شك في نفسه .

أما في الاصطلاح فالقول المختار بين العلماء أن الأحرف السبعة سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم ، وقيل غير هذا كثير ، لا يلتفت إليه ، فالأهم هنا أن نبين توثيق الدعوة إلى اعتبار الحروف وليس لنا إلا معين الحديث النبوي .

أ ـ الأحرف في الحديث النبوي :

قصدت إفراد فقرة الحديث ، لأستطيع الولوج إلى القول بتواتر الخبر ، وأن القضية مشهورة عند الصحابة ، ولتبيان زمن الإشارة إلى الأحرف .

ومنه الحديث المتفق عليه الذي رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : قال النبي ﷺ : « أقرأني جبريل على حرف فراجعته ، ثم لم أزل أستزيده فيزيدني ، حتى انتهيت إلى سبعة أحرف »[1] .

---

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن ح (٤٩٩) ح (٤٩٩٣) ، ومسلم ، =

وفي حديث كرره الإمام البخاري أربع مرات عن عمر رضي الله عنه ، قال : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعتُ لقراءته ، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ ، فكدت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلبَّبته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلتُ : كذبت ، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتَ ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلتُ : إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها ، فقال رسول الله ﷺ : « أرسله ، اقرأ يا هشام » فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله ﷺ : « كذلك أنزلت » ، ثم قال : « اقرأ يا عمر » فقرأت القراءة التي أقرأني ، قال رسول الله ﷺ : « كذلك أنزلت » إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقرؤوا ما تيسر منه »[1] .

هذا الحديث بصوره اللفظية المتعددة يرد في كل كتاب يتصدى لعلوم القرآن ومن غير تعليق عليه ، والذي يلفت النظر أن هذا الصحابي هشاماً رضي الله عنه كان معروفاً بالصلابة ورغم هذا قِيد متلبباً بيد عمر رضي الله عنه فقد علم أن عمر لم يرد إلا خيراً في المصلحة العامة ، بل تعبير

= الصلاة ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف : ٣/ ٢٧٣ ح (٨٠٩) وأبو داود ح (١٤٧٥) ، باب ما جاء أنزل القرآن ، ٥/ ١٩٣ ، ح (٢٩٤٣) .

(١) البخاري ، فضائل القرآن ، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف : ٤/ ١٩٠٩ ح (٤٧٠٦) ، ومسلم ، الصلاة ، بيان أن القرآن على سبعة أحرف : ٣/ ٣٧٢ ح (٨١٨) ، والترمذي ، القراءات ، باب ما جاء أنزل القرآن : ٥/ ١٩٣ ، ح (٢٩٤٣) ، وأبو داود ، الصلاة ، باب ما أنزل القرآن : ٢/ ٧٥ ح (١٤٧٥) ، والنسائي ، الصلاة ، باب ما جاء في القرآن : ٢/ ١٥٢ . وهو في تحفة الأشراف للمزي : ٨/ ٨١ ، ومسند أحمد ، ح (٤٧٣) .

« هذا » يدل على استشاطة الغضب ، وقد كان عمر إذا كره شيئاً يقول كما في الشرح : « لايكون هذا ما بقيت أنا وهشام بن حكيم » .

والذي نفيده من الحديث أن موضوع الأحرف نقلي : النقل الثابت عن النبي عليه الصلاة والسلام عن جبريل عن ربه قال : « أنزلت » فلا مجال للاجتهاد والرأي وأن تسهيل الأحرف كان منذ العهد المكي فالسورة مكية . ثمة شيء آخر هو أن عمر كان يستكثر الخلافات حتى كأنه سمع سورة أخرى ، وهذا ملحوظ في تعبيره بجمع الكثرة« حروف » أما التعبير النبوي في خاتمة النص فهو بجمع القلة « أحرف » .

والصحابيان الجليلان من قبيلة قريش ، فدائرة الاختلاف ليست لغوية قبلية ، ولو كان هشام يقرأ بما يعرف من لغة أخرى من ترادف أو إعراب ، لقال : إني أقرأ بغير لغتنا ، ولكنه أثبت السند إلى النبي عليه الصلاة والسلام .

فالعبرة مجرد السماع من هذه الرخص اللفظية ، وليس في الأمر قراءة على هوى ، وقد كان قد سمع كل صحابي قراءة لا لغة ، وهذا يؤدي بنا إلى استبعاد كون الأحرف السبعة سبع لغات من العربية ، مع إقرارنا بأن لغة قريش جامعة ، وليس يوجد في القرآن أكثر مما هو عام بعيداً عن اللهجات الغريبة وقواعدها .

وكون الأحرف لغات سبعاً رأي ذهب إليه كثير من القدماء سلفاً وخلفاً والمعاصرين ، فذُكر سفيان بن عيينة (ـ ١٩٨هـ) أحد التابعين المحدثين ، وشيخ المفسرين الطبري بدفاع حارٍّ في مقدمة تفسيره ، والطحاوي (ـ ٣٢١هـ) صاحب مشكل الآثار ، وأبو شامة المقدسي وأبو عبيد (ـ ٢٢٤هـ) صاحب غريب الحديث ، واختاره القرطبي ، بل نسبه ابن عبد البر إلى أكثر العلماء ، ومن المعاصرين الدكتور محمد

أبو شهبة ومحمد أبو زهرة والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ، والدكتور عبد السلام كفافي والأستاذ مناع قطان[1] .

ولفت نظري أيضاً تجنب ذكر الدارسين جميعاً لمواطن الاختلاف في هذه السورة ، ثم وجدت أن العلامة الإمام البدر العيني محمود بن أحمد (ـ ٨٥٥هـ) ، قال : « ولم يبين أحد كيفية الخلاف الذي وقع بينهما »[2] .

إن هذا الحديث صحيح ، فإذا وجدنا في سورة الفرقان اختلافات قراءات متواترة ، أمكن عدُّ هذا الحديث وحده متواتراً ، مع العلم بأن مسألة النزول على سبعة أحرف متواترة كما سيبدو بعد حين ، لكن إذا لم نجد اختلافات عند القراء في هذه السورة يسقط الحديث .

ولكن الحق أننا نجد اختلافات كثيرة في الحروف وحركاتها والجمع والإفراد ، نذكر أمثلة منها : قرأ حمزة بن حبيب الزيات (ـ ١٥٦هـ) والكسائي علي بن حمزة (ـ ١٨٩هـ) وخلف بن هشام (ـ ٢٢٩هـ) : ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان : ٨] . وقرؤوها « نأكل منها » بالنون وبقية القراء بالياء .

وقرأ عبد الله بن كثير (ـ ١٢٠هـ) وابن عامر عبد الله اليحصبي (ـ ١١٨هـ) وشعبة بن عياش الأسدي (ـ ١٩٣هـ) : ﴿وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان : ١٠] بضم اللام والبقية بقراءة الجزم ، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ـ ١٣٠هـ) : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن

---

(١) راجع تفسير الطبري : ١/ ٥٧ ، ومدخل ، د . أبو شهبة ، ص/ ١٧٩ ، ومن روائع القرآن ، د . البوطي ، ومحاضرات ، د . عبد السلام كفافي ، ص/ ٩٣ ، والمعجزة الكبرى ، أبو زهرة ، ص/ ٢٨ ، ومباحث ، الشيخ مناع قطان ، ص/ ١٦٢ .

(٢) عمدة القاري ، البدر العيني : ١٢/ ٢٥٨ .

دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان : ١٨] بضم النون (نُتّخذ) وبقيتهم قرؤوا بفتح النون[١] ، وكل هذا متواتر عنه ﷺ فهو القائل : « كذلك أُنزلت » .

وقد رصدت الاختلافات في هذه السورة فلم أجد اختلاف الترادف الذي فهمه البدر العيني رحمه الله من كلمة « ماتيسر منه » ، قال : « وفيه إشارة إلى أن التعدد في القراءة للتيسير على القارئ ، وهذا يقوّي قول من قال : المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المرادف ولو كان من لغة واحدة ، لأن لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمر رضي الله عنه ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما ، قال ذلك ابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، ونقل ذلك عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة والله أعلم »[٢] .

وإن القول بأن الأحرف يراد بها المترادف ليس يُستنبط منه جواز التغيير من النبي ﷺ ولا من غيره من الصحابة ، قال عز وجل : ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس : ١٥] .

والتسهيل عام غير محدد في نصوص الحديث النبوي ، هذا ما نجده أيضاً في حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه فقال : « كنت في المسجد ، فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتُها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتُها عليه ، ودخل آخر فقرأ

---

(١) انظر : تقريب النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، ص/١٥١ ، وانظر : التسهيل لقراءات التنزيل ، محمد فهد خاروف ، ص/٣٦٠ـ٣٦١ .

(٢) عمدة القارئ للبدر العيني : ٢٠/ ٢١ .

سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله ﷺ ، فحسَّن النبي ﷺ شأنهما ، فسقط في نفسي من التكذيب ، ولا إذ كنتُ في الجاهلية ، فلما رأى رسول الله ﷺ ما قد غشيني ضرب في صدري ، ففضت عرقاً وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرَقاً ، فقال لي : « ياأُبيّ ، أُرسل إليّ : أن اقرأ القرآن على حرف ، فرددت إليه أن هون على أمتي ، فرد إلي الثانية : اقرأه على حرفين ، فرددت إليه : أن هوِّن على أمتي ، فردّ إليّ الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف ، فلك بكل ردة رددتكها مسألةٌ تسألنيها ، فقلت : اللهم اغفر لأمتي ، اللهم اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليّ الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ »[1] ، وذكر أُبي بن كعب رضي الله عنه كان يسمع سورة النحل وهي مكية .

وعن أُبيّ أيضاً رضي الله عنه قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل ، فقال : « ياجبريل إني بعثت إلى أمة أميين ، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط ، قال : يا محمد ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف »[2] .

ولفظ الإمام الطبري لهذا الحديث : أن النبي ﷺ قال : « إن جبريل وميكائيل عليهما السلام أتياني ، فقعد جبريل عن يميني ، وميكائيل عن يساري ، فقال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، وقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ سبعة أحرف ، وكلٌّ شافٍ كافٍ » ، وفي رواية :

---

(١) مسلم ، الصلاة ، باب أن القرآن على سبعة أحرف : ٣/ ٢٧٤ ، ح (٨٢٠) ، وأبو داود ، الصلاة ، باب أنزل القرآن : ٢/ ٧٦ ، ح (١٤٧٨) ، والثاني ، الصلاة : ٢/ ١٥٢ ، وتفسير الطبري : ١/ ٣٧ـ٣٨ .

(٢) الترمذي ، القراءات ح (٢٩٤٢) ، وقال : حسن صحيح ، والمسند : ١/ ٤٣ ، والسنن الكبرى للبيهقي : ٢/ ٣٨٣ ، ومصنف عبد الرزاق برقم (٢٠٣٧) ، ومجمع الزوائد للهيثمي : ٧/ ١٥٣ والمطالب العالية : ٣٤٩٠ ، ٣٤٩١ .

« فنظرت إلى ميكائيل فسكَتَ ، فعلمتُ أنه انتهت العدة »[1] .

يقول أبو شامة المقدسي بعد سرد رواية الإمام الترمذي : « وروي من غير وجه عن أُبي بن كعب ، وفي هذا الباب عن ابن عمر وحذيفة وابن عباس وأبي جهيم بن الحارث بن الصمة وسمرة (ـ ٦٠هـ) وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري »[2] .

وثمة نص يؤكد أن معرفة أُبيّ بن كعب بالنزول على سبعة أحرف مدنية ، وهذا شيء طبيعي ، ما دام هذا الصحابي مدنياً لم يسلم في مكة ، إذ يذكر غديراً لبني غفار في المدينة ، فيحلو لبعضهم أن يتشبث بها ، ليقول بعدم وجود الأحرف السبعة في القرآن المكي ، وكأن الصحابي لا يقرأ إلا قرآناً مدنياً في المدينة .

يقول أُبي بن كعب رضي الله عنه : إن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار ، فأتاه جبريل عليه السلام ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرف ، فقال : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ثم أتاه الثانية ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على حرفين ، فقال : « أسأل الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك » ، ثم جاءه الثالثة ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك على ثلاثة أحرف ، فقال : « أسأل الله معافاته ومغفرته » ، فقال : « إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأيّما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا »[3] .

---

(١) تفسير الطبري : ١/ ١٢ ، والزيادة من الإتقان : ١/ ٤٦ .

(٢) المرشد الوجيز ، أبو شامة المقدسي ، ص/ ٨٢ـ ٨٣ .

(٣) مسلم ، صلاة المسافرين ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، ح (٢٧٤) ، وأبو داود ، الصلاة ، باب ما أنزل القرآن على سبعة أحرف : ٢/ ١٦٠ ، ح (١٤٧٨) والنسائي ، الافتتاح ، باب جامع ما جاء في القرآن : ٢/ ١٥٢ ح (٩٣٩) وتفسير الطبري : ١/ ١٧ .

ومما لا يقبل في هذا المجال تأويل الأحرف بقضايا معنوية لا لفظية صوتية ، كما نقل الزركشي : « جاء جبريل إلى النبي ﷺ ، فقال : اقرأ على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ، فقال : على حرفين ، فقال ميكائيل : استزده ، حتى بلغ : على سبعة أحرف ، فقال : اقرأه ، فكل شافٍ كافٍ ، إلا أن تخلط آية رحمة بآية عذاب ، وآية عذاب بآية رحمة ، نحو هلم ، وتعال ، وأقبل ، واذهب ، وأسرع ، وعجل »[1] .

وقال الحافظ ابن عبد البر في شرح الحديث : إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها أنها معان متفق مفهومها ، مختلف مسموعها ، لا يكون في شيء منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافاً ينفيه ويضاده ، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده » ، أي إذا قال : غفور رحيم ، وقال : سميع حكيم ، أصاب ، هذا غير مقبول ، للسند المتواتر المطلوب ، وللدلالة المحتوية لسياق الآية فلا تكون الرحمة مكان الحكمة .

بعد التبرك بهذه النصوص النبوية ، نؤكد أن ثمة روايات أخرى يمكن أن يجدها المرء في الإتقان للسيوطي ومقدمة تفسير الطبري ، وثمة طرق أخرى لرواية الحديث ، مما يرجح تواتره كما نص أبو عبيد القاسم بن سلام .

يقول الدكتور نعيم اليافي رحمه الله : « إن أول ما نلاحظه في مبحث الأحرف السبعة أن الأحاديث الواردة بشأنها تكاد تبلغ درجة التواتر ، وإن لم تصل إليها ، فعلاوة على تعددها ، فإن رواتها جمع أو جموع كثيرة ، وكأن هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي دفعت الإمام

---

(١) البرهان : ١/٢٨١ .

أبا عبيد بن سلام إلى القول بتواتر حديث الأحرف ، بيد أن من شروط التواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواة ، وهذا الشرط إذا كان موفوراً في طبقة الصحابة فيما يتصل بالحديث ، فليس بموفور في بقية الطبقات ، ومن أجل ذلك قلنا : إنه يقرب من درجة التواتر ولا يصل إليها »[1] .

وكأن الدكتور نعيم يتناسى تعريف المتواتر وقد ذكره في تعليقه ، ونقول : لا سبيل إلى الشك في عدالة الراوي عن الصحابة ، ما دام هناك علم الرجال الذي خوّل العلماء بعد دراسة الأسانيد إلى القول بتواتر هذا الحديث ، وهو متواتر لتعدد الصحابة الذين أحصى السيوطي عددهم فوصل إلى واحد وعشرين ، وهم أربعة وعشرون صحابياً ، خلافاً للسيوطي إذ أغفل ثلاثة وهم عبادة بن الصامت وعبد الله بن عمر وأم أيوب رضي الله عنهم .

أما الصحابة عند السيوطي فهم : أُبيّ ، وأنس ، وحذيفة ، وزيد بن أرقم وسمرة بن جندب ، وسليمان بن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان ، وعمر ، وعمرو بن أبي سلمة ، وعمرو بن العاص ، ومعاذ ، وهشام بن حكيم ، وأبو بكرة ، وأبو جهيم ، والخدري ، وأبو طلحة الأنصاري ، وأبو هريرة ، وأبو أيوب ، رضي الله عنهم »[2] . وذكر أن عدد الأسانيد ستة وأربعون سنداً .

---

(١) محاضرات في علوم القرآن ، ص/ ٣٤ .

(٢) الإتقان : ١/ ١٣٠ ، وتاريخ القرآن ، د . عبد الصبور شاهين ، ص/ ٢٥ وراجع نظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني ، والقرآن ، محمد صبيح ، ص/ ١٢٤ والنشر لابن الجزري : ١/ ٢١ .

ولا شك أن عدد الصحابة يفوق ما ذكره الدارسون ، يؤكد هذا حديث عثمان رضي الله عنه الذي رواه أبو يعلى (٣٠٧هـ) في مسنده الكبير : أنه قال يوماً وهو على المنبر ، أذكر الله رجلاً سمع النبي ﷺ قال : « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، كلها شافٍ كافٍ » لما قام ، فقاموا حتى لم يحصوا ، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » .

ب ـ ماهية الأحرف :

عني العلماء قديماً بتأويل حديث الأحرف السبعة ، فاختلفوا اختلافاً كبيراً ، كل يفسر بحسب ثقافته وشغله ، فهناك البلاغي والفقيه والنحوي ، والأصولي ، والصوفي ، والقارئ ، فاختلفوا على أربعين قولاً ذكرها الإمام السيوطي .

هذه الأقوال الأربعون تنقسم على قسمين : قسم في الشكل يعنى باختلاف ألفاظ القرآن في البناء والإعراب والزيادة والنقص والتقديم والتأخير والإفراد والجمع .

وقسم آخر في المضمون ، إذ فسروا الحديث بما لا يمت إلى القراءة بشيء ، فقال الصوفي : الخوف والرجاء ، وقال النحوي : المؤنث والمذكر والمفرد والجمع ، وقال الفقيه : الحلال والحرام والأمر والنهي ، وقال الأصولي : الناسخ والمنسوخ والخصوص والعموم وغير هذا .

هذه الأقوال الأخيرة متداخلة ولا يستوفي كل واحد من القائلين جميع ما عنده من مصطلحات ومفاهيم ، وهي بعيدة عن مقصد الحديث النبوي الذي قصد بيان التيسير ، كما أن سبب ورود الحديث بيّن أن الاختلاف في أداء اللفظ بين عمر وهشام رضي الله عنهما ، ولو كان الخلاف في المعنى

لأدى إلى « التناقض الذي لا يمكن صدور تصويبه من رسول الله ﷺ لهما وكذلك لا يمكن تصور وقوعه في القرآن »[1] .

ولكنها نظرات جيدة طيبة تدل على تعمق في إرشادات القرآن وتأويله والامتثال لأوامره . وحضور القلب في أداء عباداته ، ولا شك أن للصوفية شواهد متعددة من القرآن تؤكد هذه المصطلحات ، ولكنها ليست المقصودة من الأحرف ، فهي طيبة في مضمار آخر ، كما أن التداخل واضح بين هذه التقسيمات السبعة .

ولا شك أن كثيراً من النحاة واللغويين والفقهاء والقراء والصوفية يعرفون الوجه الصحيح لمعنى الأحرف ، الذي استراح له أغلب العلماء في التفسير .

ثمة رأي يقول : إن الحديث مشكل وينسب هذا إلى أبي جعفر محمد بن سعدان النحوي كما ينقل أبو شامة ، وهذا مدفوع بتطبيق الصحابة وإن غمض عند المتأخرين .

ورأي آخر يقول : لا يراد حقيقة العدد ، بل يراد التيسير ولفظ السبعة للكثرة ، وهذا يمتنع بصريح الحديث حيث الاستزادة حتى الرقم سبعة « فيزيدني حتى انتهى إلى السبعة » .

ورأي ثالث يقول : إن الحروف السبعة سبع قراءات ، وقد ضعفه الإمام السيوطي .

ورأي رابع يقول : إن المراد هو الترادف اللفظي مثل : تعال وأقبل ، وهذا عجيب ، لأنه لو صح لكانت التغييرات في القراءات خارجة عن نص الحديث ومخالفة للشرع بتحريف واضح ، وهو مخالف

---

(١) في نحو القرآن والقراءات د . موسى العبيدان ، ص/ ٦٣ .

لرسم المصاحف ، وأخبار هذا الرأي غير مرفوعة .

ورأي خامس يقول : إن المراد سبع لغات من لغات العرب ، متفرقة في آيات القرآن ، واختلفوا في أسماء القبائل ، ولعل سبب هذا الاختلاف في تعيين القبائل عائد على عدم وجود دليل أو سبب علمي يقوم عليه هذا التعيين[1] ، وإنما نزل القرآن باللغة النموذجية التي تجمع لغات كثيرة إلى لغة قريش .

ولا بد من التأكيد هنا أن مدار الأحرف هو الألفاظ لا المعاني المتضاربة ، فلا يمكن قبول حرف يغيّر أمراً شرعياً ، وقد ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : « لاتختلفوا في القرآن ، ولا تنازعوا فيه ، فإنه لا يختلف ولا يتساقط ، ألا ترون أن شريعة الإسلام واحدة ، وقراءتها وأمر الله فيها واحد ، لو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء وينهى عنه الآخر ، كان ذلك الاختلاف ، لكنه جامع ذلك كله ، ومن قرأ قراءة فلا يدعها رغبةً عنها ، فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله »[2] .

وقد اختلف العلماء في كون هذه الأحرف سبعة حقيقة أو على سبيل التوسعة والتيسير ، وكأن في القول الأخير جرأة وتطاولاً ، مما جعلنا لا نعرف صاحب الرأي ، بل ينقل رأيه من غير تعيين اسمه ، فالسلامة في عبارة (قيل) ، قال ابن الجزري : « وقيل : ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل المراد السعة والتيسير ، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب ، من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك ، والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبعمئة ، ولا يريدون حقيقة العدد ، بحيث لا يزيد ولا ينقص ، بل يريدون الكثرة

---

(١) في نحو القراءة والقراءات ، ص/ ٦٧ .

(٢) مناهل العرفان : ١/ ١٧٩ـ ١٨٠ .

والمبالغة من غير حصر ، وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه »[1] .

هذا الرأي الذي قد ينسب للقاضي عياض بعيد عن الصواب مدفوع بلفظ الحديث المتواتر كما نبهنا ابن الجزري ، ولو كان الأمر مجازياً لما كان هناك استزادة من واحد إلى سبعة ، ولا كانت عبارة « فعلمت أنه قد انتهت العدة » فثمة عدد حقيقي .

وينبغي أن نستبعد مجازية العدد سبعة ، لأن المستشرقين يتكئون على هذا الرقم المقدس عند الساميين ، ويرون أنه رقم سحري بفاعليته ، حتى قال جولد زيهر : « وهو حديث وإن كان يبدي شبهاً كبيراً برأي التلمود في نزول التوراة بلغات كثيرة في وقت واحد ، فإنه يبدو عديم الصلة بهذا الرأي ، وهو في معناه الصحيح الذي لم يقف علماء الدين الإسلاميون أنفسهم موقفاً واضحاً ، فقد ذكر في تفسيره خمسة وثلاثون وجهاً لا علاقة لها في الأصل بتاتاً باختلاف القراءات »[2] .

ولا أدري أين قرأ هذه الوجوه الخمسة والثلاثين ؟ ولعله يريد الأقوال في ماهية الأحرف ثم إن كثرة هذه الوجوه لم تقف حائلاً دون ترجيح بعضها وفق أدلة وافية وقرائن جلية ، وقد سعى العلماء إلى جمع وجوه التفسير الأساسية لهذا البحث كما سنطلع بعد قليل ، وليراجع أتباع هذا الرجل كتب شروح الحديث[3] .

ولأجل الموضوعية ينبغي أن نقرر أن كثيراً من آراء المستشرقين

---

(١) النشر في القراءات العشر : ١/ ٢٥ ، ومعالم السنن للخطابي : ١/ ٢٩٢ ، والمرشد الوجيز ، ص/ ٩٩ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامي ، ص/ ٥٣ـ ٥٤ وراجع مثل هذه التعمية والتشويش عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي : ١/ ١٨٩ .

(٣) ينظر : إرشاد الساري للقسطلاني : ٤/ ٢٦٦ ، وألف باء للبلوي : ١/ ٢١٠ـ ٢١٣ .

المعوجة ، إما أن تبنى على مقولات شاذة من طائفة نائية عن الجماعة والسنة ، أو على مصادر واهية الأسانيد ، أو على تساهل بعض علمائنا المحررين .

فقد ذهب بعضهم إلى أن الحديث مشكل لا يدرك معناه ، وأن الحرف يصدق على معانٍ متعددة على الهجاء والكلمة والمعنى والجهة ، فهو إذن مشترك لفظي ، هذا ما يقوله نحوي غير مشهور وهو محمد بن سعدان أبو جعفر الذي أثر في الإمام السيوطي الذي كان مولعاً بالجمع والغرائب .

قال الإمام السيوطي في شرحه على سنن النسائي بعد ذكر حديث الأحرف السبعة : « وفي المراد به أكثر من ثلاثين قولاً حكيتها في الإتقان ، والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يُدرى تأويله » .

ولما عدت على هذه الثلاثين التي زادت عند جولدزيهر ، وجدت أن السيوطي يسرد ولا يتعرض لترجيح واختيار ، فكان همه الجمع ، فنقول له ولهذا النحوي السعيد : إن المشترك اللفظي لا يستدعي الإشكال والتوقف ، ما دامت ثمة قرائن تعين على الترجيح ، وليس يصح إرادة الحرف بالهجاء ، لأن القرآن كله حروف هجائية ، ولا تصح إرادة الكلمة بالحرف ، لأن القرآن كله كلمات ، كما لا تقبل إرادة المعنى بالحرف ، لأن القرآن فوق سبعة معان ، وهذا يؤدي بنا إلى قول الحق وهو أن المراد بالحرف هو الجهة اللغوية .

فالعدد سبعة مقصود حصراً لا تكثيراً ولا توسعة ، ومن الغريب بعد هذا أن يمتد الرقم إلى ثمانية كما ذهب الخوئي ، إذ رأى أنه ليس كل آية يختلف القراء في قراءتها ، فهذا الذي لم يختلف هو حرف ، وهي حجة غير مقبولة ولا نميل إلى استحسان الدكتور عبد الصبور شاهين لهذا

الكلام[1] ، خصوصاً أن الخوئي من منكري أحاديث الأحرف السبعة .

وكأن الدكتور فضل يريد أن يترك مفهوم الأحرف سراً ، فهو يفصل بين دلالة الأحاديث وبين الوجوه التي ذكرها العلماء في استقراء الخلافات ، فالأحاديث في رأيه تدل على خلاف في القراءة فلم نقول بعد هذا : « إن أحاديث الباب إنما أفادت أن اختلافاً حصل بين الصحابة رضي الله عنهم في قراءة القرآن الكريم . . وإن سبب الاختلاف بينهم راجع إلى نزول القرآن على سبعة أحرف ، أما أن الأحاديث فيها دلالة على أن الأوجه السبعة التي ذكروها هي الأحرف السبعة فلا »[2] .

وكان نزول القرآن على سبعة أحرف مع بدء النزول من البديهيات في منظور القدماء ، فلم يناقشوا الأمر ، بيد أن بعض المعاصرين أثاروا خلافاً بين المكي والمدني ، ولا ندري سبب الخلاف ، فبعضهم استنبطه من ذكر حجارة المراي وأضاة بني غفار ، فالخلاف في القراءات كان في المدينة ، في حين أنه عليه الصلاة والسلام لم يقرئ جميع المسلمين جميع الأحرف أي لم توزع عليهم بالتساوي ، إنما كان يقرئ هذا حرفاً ، ويقرئ الآخر حرفاً غيره[3] .

لكن أصحاب هذا الرأي لا ينكرون وقوع مغايرات في العهد المكي ، خصوصاً أن سورتي النحل والفرقان مكيتان ، فلا يُعقل ألا تنزلا على حروف ، ثم يختلف في قراءتهما في المدينة ، لهذا نتعجب من قول الدكتور إسماعيل أحمد الطحان : « إن الأحرف السبعة لم تكن إلا في المدينة المنورة ، وإن ما كان من خلاف في القرآن المكي لا يعد من

---

(١) راجع البيان في تفسير القرآن ، للخوئي ، وتأريخ القرآن ، د . شاهين

(٢) إتقان البرهان : ٢/ ١١٧ .

(٣) إتقان البرهان : ٢/ ٧١ـ ٧٢ ، وانظر تاريخ القرآن د . شاهين ، ص/ ٣٩ .

الأحرف السبعة ، فقوله سبحانه : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَـٰنَـٰتِهِمْ ﴾ و« أمانتهم » [المؤمنون : ٨] وقوله : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [يونس : ٣٠] وفي قراءة « تتلو » ، وغير هذا مما جاء في القرآن المكي وإن كان متواتراً قبلناه لكن لا على أنه من الأحرف السبعة »[1] .

فماذا نسميه إذن ؟ ولم لا يتأكد من تواتر هذه القراءة أم عدم تواترها ؟ ثم إذا كان السيوطي قد نقل عن السخاوي ادعاء تكرر نزول القرآن مع كل حرف ، ثم رفضها مشكوراً هذه المرة لإبداء الرأي ، فلماذا نحفل بالفكرة بعد هذا ، فالمقصود أن الآية نزلت مرة واحدة ، ثم أوحي إلى النبي ﷺ بجواز بعض القراءات ، وليس يعني مطلقاً ولا تخيل العلماء أن الآية تنزل سبع مرات كل مرة على حرف .

والخلاصة أن الأحرف السبعة ابتدأ نزولها مع بدء نزول القرآن الكريم في مكة ، والدليل على هذا أن النبي الأكرم عليه الصلاة والسلام قال : « أقرأني جبريل على حرف واحد فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف » . وأن معظم سور القرآن الكريم مكية ، وتشتمل على اختلافات القراءات التي تجلّي الأحرف كما في السور المدنية ، ولم يذكر العلماء أن هذه السور نزلت مرة أخرى في المدينة .

والجدير بالتنبيه عليه ، تركيز الدارسين على مراعاة القرآن للهجات الوافدين على الإسلام ، حتى يُفهم من كلامهم أن الرجل يقرأ بحسب لهجته ، ثم يسمح له الشارع بهذا ، فالحق أن البداية من الشارع عز وجل إذ يسهل ويقدر اللهجة في بعض يسير من المواقع .

نقرأ مثلاً قول الدكتور إبراهيم الأبياري : « وكانت هذه اللغات علّمها

---

(١) من فضائل القرآن ، د . إسماعيل أحمد الطحان نقلاً عن إتقان البرهان : ٢/٧٨ .

إلى الرسولﷺ قد أحاطه الله بها علماً ، وحينَ يقرأ الهذلي بين يديه « عتّى حين » وهو يريد ﴿حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [ص : ٨٨] يجيزه ، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها »[١] .

والأمر إذن كما أراد هذا الهذلي وذلك الطائي ، وكأنما لم نقرأ في الحديث النبوي : « كذلك أُنزلت » ، ولكن الباحث أشار قبل هذا إلى أن القرآن نزل بلغة مضر ، وهذه تشتمل على سبع لغات : هذيل ، كنانة ، قيس ، ضبة ، تيم ، أسد ، قريش ، وفسر الأحرف بها[٢] .

والذي نظنه أن القرشي يفهم الهمز والتخفيف ، وكسر التاء وفتحها في المضارع ، والقول بالحاء والعين في « حتى » ، فالقرشية لا تمثل أختاً للغات الست المذكورة التي لا تقنع بالشمولية ، بل هي لغة أم حاضنة للغات شتى أو الأصح لهجات شتى ، ولم تنتظم لغات مستقلة . لكون القرشية لغة الدين والثقافة من قبل إشراقة الإسلام ، وإلا كيف كتب بها الشعراء من حمير ؟

يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « وقريش إحدى القبائل العربية ، وكان للقبائل الأخرى لغاتها « لهجاتها » كهذيل وتميم وقيس وأسد وطيء . . ومن الطبيعي أن يوجد « تباين لغوي » في أمور معينة بين تلك اللهجات ، وهو تباين لا يطغى على وجوه الاتفاق والتقارب بين اللهجات العربية ، ولا يحول دون تفاهم أفراد تلك القبائل »[٣] .

فالذي استنكره إذن عمر رضي الله عنه هو مخالفة السند النبوي ، وإن كان الأمر مسوغاً عنده لغوياً ، مفهوماً في الاستخدام اليومي ، جارياً بين

---

(١) تأريخ القرآن ، د . إبراهيم الأبياري ، ص/ ١٣٣ .
(٢) تأريخ القرآن ، د . الأبياري ، ص/ ٩٩ .
(٣) في اللهجات العربية ، د . إبراهيم أنيس ، ص/ ١٦ .

القرشيين وغيرهم ، فليست القضية مخالفة لغوية عامة ولا خاصة قرشية .

قال الدكتور أحمد داود : « وبعد استعراض هذه الآراء ، فإني أرى أن الرأي المختار بالأحرف السبعة ، سبع لغات لسبع قبائل ، وهي متفرقة في القرآن ، وهي لغة قريش وست قبائل أخرى » وهو رأي مجموعة من العلماء[1] ، ونقول له : إن كثيراً من الاختلاف يكون في لغة واحدة ، وإن كثيراً منه أيضاً يتجاوز سبع لغات .

وكان ابن قتيبة رحمه الله قد أنكر أن تعني الأحرف السبعة سبع لغات ، واحتج بقوله عز وجل : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ [إبراهيم : ٤] ففي رأيه أنه نزل بلغة قريش[2] .

ولكن ألا يعد النبي عليه الصلاة والسلام منتمياً إلى قومه العرب أم يقتصر الأمر على قبيلة ؟ فلا شك أن الآية تعني عموم العرب ، لأن الإشارة إلى اختلاف لغة قريش عن سائر العرب يعني تقليص الدعوة ، والآية تبرز الحجة بعموم اللغة العربية .

إن ما جاء في الأحرف السبعة خلاف لغوي يتجاوز تعدد اللهجات ، ونؤكد أن لهجة قريش لا لغتها كانت تحتضن الكثير من المفردات والتراكيب وطرق التعبير ، بحكم موقعها الجغرافي في مكة ،حيث التلاقي الثقافي والتجاري والديني ، فلهجة قريش إذن تشتمل على رصيد لغوي يفوق ما يوجد في أي لهجة عربية .

ولهذا أمكن القول باطمئنان وثقة : وجوه هذه الأحرف السبعة كلها

---

(١) علوم القرآن والحديث ، أحمد داود ، ص/ ٧٤ـ ٧٥ وهو رأي القاسم بن سلام ، وثعلب وأبي حاتم السجستاني والزهري وابن عطية وعلى رأسهم شيخ المفسرين الإمام الطبري .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٢١ ، والبرهان : ١/ ٢٧٧ .

موجودة في لهجة قريش ، وأمكن القول بأنَ الحرف وجهة لغوية أو حال لغوية ، وليس لغة ، وقد يناسب القرشية وحدها أو يتجاوزها بما استعارت من تعابير وتصاريف ومفردات .

قال الحافظ أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) : « معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ ههنا يتوجه إلى وجهين : أحدهما أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات ، لأن الأحرف جمع حرف في القليل ـ وهذا ما لمسناه في حديث عمر رضي الله عنه ـ والحرف قد يراد به الوجه ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ [الحج : ١١] ، فالمراد هنا الوجه ، فلهذا سمى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً ، على معنى أن كل شيء منها وجه »[١] .

ولا ينسحب الوجه الواحد على جميع مفردات القرآن ، بل يقع على مواقف معدودة تمثل قسطاً قليلاً من القرآن رصده العلماء في اختلاف القراءات .

قال الزركشي : « وقد يُشكل هذا القول على بعض الناس ، فيقول : هل كان جبريل عليه السلام يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات ؟ فيقال له : إنما يلزم هذا إن قلنا : إن السبعة أحرف تجتمع في حرف واحد ، ونحن قلنا : كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمر سبعة »[٢] .

ومن الطبيعي ألا يلزم حرف التقديم والتأخير في مكان الإفراد والجمع ، إذ يلزم من الإشكال سبعة أوجه مستقلة ، فهي إذن متوزعة في كل الآيات القرآنية .

وقد وضّح الزرقاني هذا التنبيه قائلاً : « وليس المراد أن كل كلمة من

---

(١) القرآن ونصوصه ، ص/ ١٠٤ .

(٢) البرهان : ١/ ٢٧٩ .

القرآن تقرأ على سبعة أخرى ، إذاً لقال ﷺ : إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف ، بحذف لفظ (على) ، بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، حيث لا تتجاوز وجوه الاختلافات سبعة أوجه ، مهما كثر التعدد والتنوع في أداء اللفظ الواحد ،ـ ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة »[1] .

ج ـ استقراء الأحرف :

أ ـ رأي ابن قتيبة[2] :

١ـ الاختلاف في إعراب الكلمة أو بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتابة ولا يغير معناها ، مثل : ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود : ٧٨] وأطهرَ .

٢ـ الاختلاف في الإعراب والحركات بما يغير المعنى ولا يغير الصورة : باعد وباعد .

٣ـ الاختلاف في الحروف دون إعرابها مما يغير معناها ولا يغير الصوت : ننشرها ، ننشزها .

٤ـ الاختلاف في الحروف بما يغير صورتها ولا يغير معناها : العهن ، الصوف .

٥ـ الاختلاف بما يزيل الصورة والمعنى : طلع ، طلح .

٦ـ الاختلاف في التقديم والتأخير .

٧ـ الاختلاف في الزيادة والنقصان : ﴿وَمَا عَمِلَتۡهُ أَيۡدِيهِمۡۖ﴾ [يس : ٣٥] وعملته .

---

(١) مناهل العرفان : ١/١٤٧ .

(٢) تأويل مشكل القرآن ، ص/٢٦ـ٢٨ .

ب ـ رأي مكي بن أبي طالب :

١ـ الاختلاف في الإعراب ، أو في الحركة بما لا يغير الصورة ولا المعنى بُخل وبَخْل ، ومنه اختلافات التجويد .

٢ـ الاختلاف في الإعراب أو في الحركة بما لا يغير الصورة ، ويغير المعنى : باعَدَ ، باعِدْ .

٣ـ الاختلاف في الحروف دون إعرابها بما لا يغير الصورة ، ويغير المعنى : ننشرها ، ننشزها .

٤ـ الاختلاف بما يغير الصورة ولا يغير المعنى : العهن ، الصوف .

٥ـ الاختلاف بما يغير الصورة والمعنى : ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [البقرة : ١ـ٢] .

٦ـ الاختلاف في التقديم والتأخير .

٧ـ الاختلاف في الزيادة والنقصان : تحتها ، من تحتها .

ج ـ رأي ابن الجزري :

١ـ اختلاف الحركة بلا تغير المعنى والصورة : بخل ، بخل .

٢ـ اختلاف بتغيير المعنى : أُمة ، أَمة .

٣ـ اختلاف الحروف بما يغير المعنى لا الصورة : تبلوا ، تتلوا .

٤ـ اختلاف الحروف بما لا يغير المعنى ، ويغير الصورة : بسطة ، بصطة .

٥ـ اختلاف الحروف بما يغير المعنى والصورة : منهم ، منكم .

٦ـ التقديم والتأخير .

٧ـ الزيادة والنقصان .

يكاد يتطابق استقراء العلماء للأحرف السبعة ، لولا تغير الأسماء وتداخل وجه في وجه ، وكل واحد منهم يجد أن الأحرف قواعد تمّ تطبيقها في القراءات ، وهذه صحيحة وشاذة ، لهذا لا يبدو الاستقراء مقنعاً تماماً كما سنرى .

ولكن لا بد أن نبين أن الرازي أبا الفضل عبد الرحمن صاحب أفضل تصنيف يقول في البداية : « فمن التأويلات التي يحتملها الخبر ولم يتقدم على نظامه تأويل هو أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنس ذو نوع من الاختلاف ، ولو كان الأمر احتمالاً ، وهذه الوجوه هي :

١ ـ اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجموع والتذكير والمبالغة وغيرها ومنه الجمع في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون : ٨] وقرئت « لأمانتهم » بالإفراد .

٢ ـ اختلاف تصريف الأفعال ، ومنه ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبأ : ١٩] بصيغة الدعاء ، وقرئ على سبيل الإخبار : « ربنا بعَّدَ » ، وهذا الاختلاف في البناء يغير المعنى كما نرى ولا يزيل الصورة ما دام المصحف يحتمل القراءتين لحذف الألف ، ومنه : ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] قرئ بفتح الراء وضمها وكذلك ﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٥] برفع كلمة المجيد وجرّها .

٣ ـ الاختلاف في الكلمة بلا تغيير إعرابها مع تغيير المعنى ، مثل الآية : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة : ٢٥٩] قراءة ابن عامر ، والبقية قرؤوا « ننشرها » بالراء ، ويسمى القلب والإبدال .

٤ ـ الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها ولا إعرابها ، مثل الآية : ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ﴾ [يس : ٥٩] وقرئت « زقية واحدة » والآية : ﴿ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴾ [القارعة : ٥] قرئت

« كالصوف المنفوش » وهي قراءة لا تقرأ اليوم لمخالفتها المصحف ولأنه خبر الآحاد .

٥ـ الزيادة والنقصان ، فالآية الكريمة : ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [الليل : ٣] قرئت « والذكر والأنثى » ومنه الآية : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ [يس : ٣٥] قرئت : « وما عملته أيديهم » ، والآية : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ [الحديد : ٢٤] قرئت « فإن الله الغني الحميد » .

ويقول القيني (ـ ٣٦٨هـ) : قرأ بعض السلف : ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [ص : ٢٣] بزيادة كلمة أنثى[1] ، وهل يتصورها ذكراً ؟

٦ـ الاختلاف بما يزيل صورة الكلمة ومعناه ، مثل الآية : ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ [الواقعة : ٢٩] قرئت « وطلح » .

٧ـ التقديم والتأخير ، مثل الآية : ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة : ١١١] قرئ : « فيقتلون ويقتلون » .

أما ما يذكر من قراءة الآية : « وجاءت سكرة الموت بالحق » [ق: ١٩] على الشكل المنقلب ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾ المنسوبة إلى أبي بكر رضي الله عنه في مرضه قبيل وفاته ، فلا يقبل لسنده الضعيف جداً ولكون العبارة مشكلة فالحق لا يسكر .

وقال ابن الجزري بعد هذا : « فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف منها ، ثم رأيت أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته وكذا ابن قتيبة حاول ما حاولنا بنحو آخر » .

وقال أبو الفضل الرازي : « فهذا تأويل ما جمع شواذ القراءات

---

(١) المقدمتان ، ص/٢١٦ .

ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته ، وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة ، فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر (أي حديث الأحرف السبعة) حذواً بحذو ، فقد أصاب من أخذ به ، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه ، وإن لم يكن مرتباً عليها »[1] .

وبعض الدارسين لا يحتم هذه الوجوه السبعة لعدم وضوحها ، فقد ذكر ابن الهيصوم(٨٥٩هـ) من الوجوه اختلاف حركات البناء مثل ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾ [آل عمران : ١٦٩] بفتح السين وكسرها ، والآية : ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٩٠] بفتح السين وضمها[2] ، وهذا الوجه غير اختلاف الإعراب الذي ذكره كل من ابن الهيثم والرازي ، مما يستبعد الحصر في السبعة .

ويمكن أن نعدّ حرفين ذكرهما أبو الفضل الرازي حرفاً واحداً ، هو الاختلاف في الحركات ، ويمثل له في الأسماء بالآية : ﴿فَتَلَقَّىٰ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة : ٣٧] وفي الأفعال الآية : ﴿رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ : ١٩] ، وإن كان الزرقاني[3] قد اختار استقراء الرازي فقد فاته هذا النقص .

والمماثلة واضحة في كثير مما جاء به هؤلاء الأعلام الأربعة ، يقول الدكتور موسى العبيدان : « وإذا أعدنا النظر في رأي ابن قتيبة ومكي وابن الجزري نجد أن أوجه الاختلاف في الحقيقة ـ ليست سبعة كما ذكروها إنما هي أقل من ذلك بعد إرجاع بعضها على مماثله ، لأن كلاً منهم شتت

---

(١) الأحرف السبعة في القرآن ، ص/ ١٠٠ ، وفتح الباري : ٩/ ٢٣ـ ٢٤ ، ومناهل العرفان : ١/ ١٤٩ .

(٢) منهج الفرقان في علوم القرآن ، ص/ ٧٥ .

(٣) مناهل العرفان : ١/ ١٥٠ .

مجتمعاً . فالوجه الأول وهو « اختلاف فيَ الحركات يؤدي إلى تغيير المعنى دون الصورة » وهذان الوجهان يمكن إرجاعهما إلى وجه واحد لأن مدارهما الحركة سواء كانت حركة إعراب أو حركة بناء . أما الوجه الثالث وهو : « اختلاف في الحروف بتغيير المعنى لا الصورة » والوجه الرابع ، وهو : « اختلاف في الحروف بتغيير المعنى والصورة » فهذه الأوجه الثلاثة يمكن إرجاعها إلى وجه واحد لأن مدارها الحرف »[1] .

وقد انتهى الدكتور موسى إلى أفضلية رأي أبي الفضل الرازي على سائر العلماء الثلاثة لأن الأوجه عندهم أربعة فقط وهي :

١ـ تبديل حركة بناء أو إعراب .

٢ ـ تبديل الحروف .

٣ ـ التقديم والتأخير .

٤ ـ الزيادة والنقصان .

د ـ الحرف والقراءة :

لاشك أن العلاقة بين الحرف والقراءة علاقة نظرية وتطبيق ، لكن القراءات أكثر من سبعة ثم إنها مع تعددها لا تخرج عن هذه الأحرف السبعة بكونها قواعد كلية ، وقد لفت النظر علماؤنا القدامى إلى مغبة الخلط بين الأحرف السبعة والقراءات السبع تبعاً لكتاب ابن مجاهد رحمه الله .

قال الإمام ابن الجزري : « وهذا لا قائل به ، وينبغي ألا يتوهم متوهم في قوله ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين ، لأنه يؤدي إلى أن يكون الخبر عارياً متعرياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة ، فيؤخذ عنهم القراءة ،

---

(١) في نحو القرآن والقراءات ، ص/ ٧٥ـ٧٦ .

ويؤدي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقر إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء الذين ولدوا وتعلموا واختاروا القراءة به ، وهذا تجاهل من قائله »[1] .

وقد بيّن الإمام الطبري في تفسيره أن اختلاف القراء كله لا يعدو حرفاً واحداً قد استبقاه عثمان رضي الله عنه في المصاحف ، وهذا الرأي عند الإمام القرطبي وقد نسبه أيضاً إلى الداودي (٩٤٥هـ) وابن النحاس[2] .

ولا يستدل بقول عثمان رضي الله عنه : « فاكتبوه بلسان قريش » لا يستدل به على نفي الأحرف الستة ، فأمره بالكتابة لا ينهض دليلاً على نفيها ، فالذي قصده الاختلاف في رسم الكلمات لا في بنية الكلمة أو إفرادها وجمعها أو الحذف والإثبات ، فقصده : اكتبوه بالرسم الذي يوافق لغة قريش .

ولا نغفل الدفاع عن ابن مجاهد رحمه الله إذ لم يقصد إلى خلط بين الحرف والقراءة ، ولا يعني الحصر عنده إلا ما وصله من قراءات ، فهو على يقين بأن الحرف غير القراءة ، ولكن المصادفة أشكلت على العامة ، ولعل هذا يتضح عند بعض المعاصرين[3] ، ولا ينبغي أن نقع فيما حذر منه القدامى مشكورين على نصيحتهم الجليلة .

وثمة فروقات بين الحرف واللغة بعد تأكيدنا أن الحروف تمثل الوجه والقراءة تمثل التنفيذ ، وتمثل الحروف القواعد النحوية ، في حين تمثل القراءات الإعراب الذي لا يخرج عن هذه القواعد ، فالفروق : أن القراءات مذهب للأئمة يخالف كل صاحب مذهب منها غيره في مذهبه ،

---

(١) النشر في القراءات العشر : ١/ ٤٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن : ١/ ٤٦ والبرهان : ١/ ٢٧٣ .

(٣) راجع النص القرآن ، د . تيزيني ، ص/ ٢٨٢ـ ٢٨٣ .

ولا يقرأ إلا بمذهبه هو ، لأنه هو الذي بلغه ، وأما الوجوه أو الأحرف ، فليست على هذه الصفة ، بل ترجع إلى تخيير القارئ ، فإذا اختار كان في قراءة معينة .

ومن الفروق أن في القراءات اختلافات في اللهجات وكيفية النطق وطرق الأداء فقط ، مثل الإدغام والإظهار والتفخيم والترقيق ، والإمالة والإشباع والمد والقصر والتشديد والتخفيف ، وليس كذلك الأحرف[1] .

وقال الزرقاني : « أن المراد بالأحرف السبعة سبع قراءات ، ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات ، فذلك ممنوع ، لأنه لا يوجد بالقرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل »[2] . ولكن مع تنبيه العلماء على تصحيح هذا الخلط ، لم ينسب إلى علم من الأعلام الخلط بين الأحرف والقراءات .

هـ ـ الأحرف في المصاحف العثمانية :

اختلف العلماء قديماً في اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة ، فهم بين مثبت ومنكر ، وكان قد ذهب الباقلاني رحمه الله إلى : « الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ ، وضبطها عنه الأئمة ، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف ، وأخبروا بصحتها ، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً »[3] ، كما نقل عن كتابه « الانتصار » ، وليس من الصحة أن ينقل

---

(١) مذكرات علوم القرآن ، أحمد أحمد علي ومحمد علي سلامة ، ص/ ٩٣ .

(٢) مناهل العرفان : ١٦٦ .

(٣) البرهان للزركشي : ١/ ٢٨٣ وراجع الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ، ص/ ٣٧٦ وجامع البيان : ١/ ٢٦ وشرح النووي لصحيح مسلم : ٦/ ١٠٠ والنشر : ١/ ٢٦ .

الزركشي هذا الكلام ، ثم يصنف الباقلاني مع من اختار اندثار الأحرف الستة[1] .

ولا يصح أن يبطل الصحابة ما أحلّه عز وجل ، فهذا اتفاق على باطل وهو ممتنع على الأمة ، فلا يُدفع التيسير بالتصعيب ، ولا يغلق باب الرحمة ، ولو أبطلت هذه الأحرف الستة لم يختلف العلماء في ماهية الحروف كما أن تعبير النبي عليه الصلاة والسلام : « إن أمتي لا تطيق ذلك » يفيد عموم المسلمين ولا يقتصر على الصحابة ، فالرخصة مستمرة ، متجلية في القراءات .

وعلى أية حال يقر جمهور العلماء والأئمة في القراءات مثل ابن الجزري أن بقاء الأحرف هو الصواب . ولم ينقل عن أحد من الصحابة رضوان الله عنهم أنه قرأ كما قرر عثمان رضي الله عنه بحرف واحد ، متخلياً عن حروف يعرفها ، بل ثمة قراءات كانت تخالف الرسم العثماني إن كان على حرف واحد .

وفي رأينا أن المرجح اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف بالتوزيع بينها ، ولا يعني هذا أن المصحف العثماني لم يحط بالأحرف السبعة كلها ، حيث إن بعض الكلمات لا يحتملها الرسم بقيت خارجة عنه[2] ، وما هذا إلا قراءات لم تتواتر ، والحق ألا نعدها من الأحرف .

لذلك نرى من الصحيح قول الدكتور عدنان زرزور : « إن المبدأ الأساسي في نقل القرآن كان الحفظ والمشافهة والتلقي.. وليس في وسعنا الاعتقاد بأن المصاحف العثمانية ـ حتى ولو كانت مقتصرة على حرف واحد ـ قضت أو تستطيع أن تقضي على وجوه القراءة ، تلقّاها

---

(١) البرهان : ١/ ٢٧٢ .

(٢) مدخل إلى علوم القرآن ، د . فاروق حمادة ، ص/ ١٩٧ .

الصحابة عن النبي ﷺ ، وتفرقوا يقرؤونها في الأمصار ، إذ كان اشتراطهم لقبول القراءة أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية »[1] .

إن هذه الأمور يُحسم فيها الرأي بالاستناد إلى نص ، ولم يرد خبر صحيح ولا ضعيف أن عثمان أمر كتّاب المصاحف أن يقتصروا في كتابتها على حرف واحد ، ويلغوا الأحرف الستة الباقية »[2] .

وليس من الثابت أن الأحرف تعني لغات ، حتى نقتنع ببقاء حرف قريش ، قال الدكتور البوطي : « واختلف العلماء حول انتهاء هذه الرخصة ، وسقوط العمل بها ، فمنهم من يذهب إلى أن الرسول ﷺ هو الذي منع القراءة بما يخالف حرف قريش ، ومنهم من يرى أن هذا المنع كان في عهد عثمان وبتوجيهه »[3] .

ولكن العهد النبوي تضمن التيسير وليس المنع ، وكيف يمنع عثمان ما سُمح به أو سُكت عنه في العهد النبوي ، ويبدو أن هذا الرأي مستلهم من الطبري ومن أيّده مما سنذكره .

وقد ذهب الإمام الطبري والطحاوي وابن حبان والحارث المحاسبي وابن عبد البر وابن العربي والداودي وأبو عبيد وأبو عمرو الداني إلى أن عثمان رضي الله عنه أمر الكتبة بالنسخ على حرف واحد ، هكذا فهموا من قوله : « فاكتبوه بلسان قريش » حسماً للاختلاف .

أهكذا ترك المسلمون سائر الأحرف طاعة لخليفتهم ، هكذا يُطاع في اجتهاد يناهض النص ، فهذا غير معقول وما دام الأمر هكذا ، فليس صحيحاً أنها « اندثرت فلا سبيل اليوم لقراءة القرآن عليها لذهابها

---

(١) القرآن ونصوصه ، د . عدنان زرزور ، ص/ ١٠٨ .

(٢) في رحاب القرآن ، محمد سالم محيسن ، ص/ ١٦٥ .

(٣) من روائع القرآن ، ص/ ٧٣ .

واندثارها »[1] ؛ لأنها لم تندثر بذاتها مصادفة ، بل ثمة من دثرها وهو عثمان رضي الله عنه ولكنها حية بين الصحابة ، وما زالت إلى يومنا .

ووجهة نظر هؤلاء أن الأحرف السبعة رخصة موقوتة للصحابة مع التأكيد أن مفهومهم للحرف باللغة هو الواضح ، كما يقول الزركشي : « رأوا أن ضرورة اختلاف لغات العرب ومشقة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر ، فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه ، أي : على طريقته في اللغة ، إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد ، وتدربت الألسن ، وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة ، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الآخرة ، واستقر على ما هو عليه الآن ، فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس »[2] .

وقال الإمام الطحاوي : « إن ذلك كان في وقت خاص لضرورة دعت إليه ، لأن كل ذي لغة كان يشق عليه أن يتحول عن لغته ، ثم لما كثر الناس والكُتّاب ارتفعت تلك الضرورة ، فارتفع حكم الأحرف السبعة ، وعاد يقرأ به إلى حرف واحد »[3] .

وهذا يعني أن ثمة أمراً نبوياً بتناسي ما يحفظ من ترخيص في القراءة ، أليس يعني هذا أن يتحول القارئ إلى ما يخالف لغته بعد فترة ، وهي لغته في كل آن ، وليس ما نجد في اختلاف القراءات ما يشُقّ على القارئ من جهة لغته ، هل يصعب على العربي الإفراد أو التقديم والتأخير ،

---

(١) إتقان البرهان : ٢/ ١٢٣ ، وراجع البرهان للزركشي : ١/ ٢٢١ ، والنووي في شرح مسلم : ٦/ ١٠٠ ، والمقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار : ١/ ٤٦ .

(٢) البرهان : ١/ ٢٧٢ .

(٣) البرهان : ١/ ٢٨٣ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١/ ٤٢ .

وما معنى حذف (من) في آية وإثباتها في إحدى الآيات ، فهل هذا يخص لغة دون غيرها ؟ فالكلام غير مقنع .

وليس من المقبول هنا أن نأخذ بعبارة ابن عبد البر رحمه الله التي تنص على علمية القول بالحرف الواحد : « إلا أن مصحف عثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو حرف واحد ، وعلى هذا أهل العلم »[1] ، فإذا لم يقصد بأهل العلم نخبة خاصة ، فكل من يقول بوجود الأحرف السبعة في المصاحف هو جاهل من أهل الجهل .

وقال أبو شامة المقدسي كما نقل عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : « وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم ، أوليس فيه إلا حرف واحد منها ؟ مال الباقلاني إلى الأول ، وصرح الطبري وجماعة بالثاني ، وهو المعتمد »[2] .

وقد أخرج ابن أبي داود في « المصاحف » عن أبي الطاهر بن أبي السرح ، قال : « سألت ابن عيينة (ـ ١٩٨هـ) عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين ، هل هي الأحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل : هلمّ وتعال وأقبل ، أي ذلك قرأت أجزأك »[3] .

ولعل مثل هذا القول يؤدي إلى أمور خطيرة ، فقد تمسك المستشرقون بأقوال ضعيفة في تراثنا ليصلوا إلى نظرية القراءة بالمعنى ، وهذا خطأ فادح له خطورته على النص القرآني ، بحجة المترادف واللهجة .

قال القاضي عياض ينقل عن المازري : « وقول من قال في تفسير

---

(١) الإتقان : ١/ ٤٩ .
(٢) فتح الباري : ١/ ١١٠ .
(٣) المصاحف ، ص/ ٢٥ .

الأحرف المراد خواتيم الآي ، فيجعل مكان ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ : ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ فاسد أيضاً للإجماع على منع تغيير القرآن للناس »[1] . والذي يطلع على بيان القرآن يدرك أن كل سياق له فاصلة محددة لا يناسبه غيرها .

لذلك لا يصح في رأينا الأخذ بكلام البيهقي ، فينقل قول ابن مسعود رضي الله عنه : « ليس من الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى ، ولا أن تختم الآية بحكيم عليم أو عليم حكيم ، ولكن الخطأ أن تجعل ما ليس فيه ، وأن تختم آية رحمة بآية عذاب ، أو آية عذاب بآية رحمة » .

وكأنما يستعصي على العربي أو البدوي من العرب أن يلفظ كما جاء في القرآن ، فيختار من سورة أخرى محدثاً اضطراباً فكرياً في سياق الآية ! أم هل يظن أصحاب هذا الرأي أن البدوي ليس عنده (حكيم) فيضع (عليم) ، وأي هوى بعد هذا ؟

ثم يعلق البيهقي على قول ابن مسعود رضي الله عنه بقوله : « أما الأخبار التي وردت في إجازة قراءة (غفور رحيم) بدل (عليم حكيم) ، فلأن جميع ذلك مما نزل به الوحي ، فإذا قرأ ذلك في غير موضعه ، فكأنه قرأ آية من سورة ، وآية من سورة أخرى ، فلا يأثم بقراءتها كذلك ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة ، ولا آية رحمة بآية عذاب »[2] .

وكأنما كان يصعب على العربي أن يستخدم مفردة مرادفة لما يعرفه في قبيلته ، والمعروف أن كثيراً من الإعجاز اللغوي يتجلى في ذكر مفردة دون مرادفتها ، لكون الأولى مناسبة للسياق ولأن القرآن لا يشتمل على مترادف ، فكل كلمة لها سياق خاص ، كما ذكرنا في كتابينا « **جماليات**

---

(١) شرح النووي لمسلم : ٦/ ١٠٠ ، وراجع تفسير الطبري : ١/ ٥٧ـ٥٩ .

(٢) شعب الإيمان للبيهقي : ١/ ٣٧٤ ، والمرشد الوجيز لأبي شامة ، ص/ ٨٩ .

المفردة القرآنية » و« دراسات فنية في القرآن » وللعلماء نظرات عميقة في هذا المجال .

وثمة رأي غريب يجعل فيه صاحبه حديثاً في صحيح مسلم أصلاً لنسخ الأحرف . جاء في الحديث أن حذيفة رضي الله عنه قال : « أخبرني رسول الله ﷺ بما هو كائن إلى أن تقوم الساعة »[1] .

وقد فهم محمد طاهر بن عبد القادر الكردي إخبار النبي عليه الصلاة والسلام لأمين سره بنسخ الأحرف ، وكأن هذا الأمر من الأسرار ، ولا نظن أن الحديث يتضمن إلا الإخبار عن المنافقين وما يخص مسيرة الدعوة وانتشار الإسلام .

يقول : « وقيل : بناء على ذلك ـ إنه لا يبعد أن يكون النبي ﷺ قد أسرّ إلى حذيفة بدعوة عثمان إلى جمع القرآن على حرف واحد ، إذا رأى اختلاف الناس في قراءته ، فكتم حذيفة هذا الأمر حتى جاء وقته »[2] ولم يخبر حذيفة بهذا ، بل لا نجده في شرح الحديث .

وقد كان الدكتور فضل حسن عباس والدكتور عبد الصبور شاهين وبعض المعاصرين يرون ببقاء حرف واحد في المصاحف العثمانية ، يقول الدكتور فضل : « والتساؤل هنا أكان عثمان في اختياره الخط الذي كتب عليه المصحف يقصد أن يحتمل الرسم أحرفاً غير الحرف الذي كتب عليه المصحف ؟ أنا لا يبدو لي هذا ، بل الذي يظهر لي أن هذه القراءات الصحيحة التي احتملها اسم المصحف لم تكن من حروف متعددة ، فإننا نرى أن هنالك ألفاظاً احتملها الرسم وهي ليست قرآناً بإجماع ، وهناك ألفاظ خالفت الرسم ـ وهي قليلة ـ ومع ذلك فإنهم أجمعوا على قرآنيتها ،

---

(١) مسلم ، الفتن ، ح (٢٨٩١) .

(٢) تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه ، ص/ ٣٣ .

ولعل في هذا إجابة عن سؤال ناشئ عن هذا القول ، من أين جاءت هذه القراءات التي أجمع المسلمون على صحتها ، إذا كان مصحف عثمان كتب على حرف واحد ؟ ونجيب عن هذا التساؤل : إن الأحرف هي اللغات ، وأما القراءات فهي إما كيفيات في النطق كالمد والقصر والإدغام والإظهار والإمالة ونحو ذلك ، وإما أنواع من التعبير لا تختص بها لغة دون لغة »[1] .

وبعد أن ذكرنا هؤلاء الأعلام الأفاضل الذين قالوا بنسخ الأحرف الستة ، لا ينبغي التعجل باتهامهم بالجهل أو التقصير ، إنما هي وجهة نظر واجتهاد ، ونختم هنا بقول ابن حزم رحمه الله : « وأما قول من قال : أبطل الأحرف الستة ، فقد كذب من قال ذلك ، ولو فعل ذلك عثمان أو أراده لخرج عن الإسلام »[2] .

ز ـ أبعاد الأحرف السبعة :

إن الأمر بالأحرف السبعة وبقاءها في المصاحف دلالة على الإعجاز ، فإنه مع هذه الاختلافات وصلنا القرآن الكريم سالماً من التحريف ، دالاً على إعجاز نظمه في كل الوجوه مشتملاً على الجمال الفني محققاً الغاية الشرعية في المأمور به ، وبعد هذا الاختلاف يجرّب أي إنسان إقحام كلمة على النص القرآني ، فيجد ابتعاداً عن المطلوب ونقصاً في الجمال الفني .

ويبدو لنا أن القول بالرخصة والتيسير على الأمة خاص بالصحابة ، ويأتي بعد أهمية الإعجاز ، كما يتضح الإعجاز في الإيجاز إذ تلون القراءة

---

(١) إتقان البرهان : ٢/ ١٣٥ وهو رأي الشيخ مناع قطان ، ص/ ١٣٣ من مباحث في علوم القرآن .

(٢) الفصل : ٢/ ٧٧ـ٧٨ .

يعني التعدد في لفظ واحد ، فالقرآن معجز في كل قراءة ، لأنه لا تناقض قراءة قراءةً أخرى ، فإذا قرئت الآية على وجهين قامت مقام آيتين ، وكلاهما في انسجام ولا تناقض بينهما .

كما يدل وجود الأحرف السبعة على بلاغة النبي عليه الصلاة والسلام وعلو فصاحته إذ اكتشف معنى الحرف وطبقه ، فهو إذن يدرك تغير الصيغة من تقديم وتأخير وإفراد وجمع وحذف وإثبات وإمالة وغير هذا من القضايا اللغوية .

وثمة فائدة هي تجلية عقيدة ، كانت غامضة على بعض الناس ، كما نجد في الآية : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان : ٢٠] بضم الميم وسكون اللام ، وقرئ بفتح الميم وكسر اللام ، فدلت القراءة الأخيرة على رؤية المؤمنين لله عز وجل في الآخرة[1] مما ينكره أهل الاعتزال .

وثمة فوائد كثيرة في مجال الأحكام ، كما في الآية الكريمة : ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء : ١٢] ، وقد قرأ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : « وله أخ أو أخت من أم » ، فتبين بهذه الزيادة أن المراد بالأخوة في هذا الحكم الأخوة لأم دون الأشقاء ومن كانوا لأب ، وهذا أمر مجمع عليه في كتب الفقه .

وكذلك في الآية الكريمة حول كفّارة اليمين : ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة : ٨٩] ، وقد جاء في قراءة : « أو تحرير رقبة مؤمنة » ، فتبين بهذه الزيادة اشتراط الإيمان في الرقيق وعتقهم في كفارة اليمين ، وهذا يؤيد مذهب الشافعي .

وثمة فائدة تتعين في دفع الوهم عن مفهوم الآية ، ليدفع ما ليس

---

(١) مناهل العرفان : ١/١٣٩ .

مقصوداً ، كما في الآية الكريمة : ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة : ٩] قرئ كما أسند إلى عمر رضي الله عنه : « فامضوا إلى ذكر الله » فالأولى يتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة، لأن السعي فوق المشي لغوياً، أما القراءة الثانية فهي ترفع هذا التوهم، لأن المضي ليس يدل على السرعة.

وينبغي أن نوضح بعض القضايا المهمة في خاتمة هذا البحث :

أولها أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش ، ولكن القراءات اشتملت على لغات أخرى ، مثل تخفيف الهمز في لغة قريش وتحقيقه في غيرها كما هو ثابت في القرآن ، فليس لنا أن نقول : إن الأحرف لغات اندثرت .

وكل ما جاء بلغة قريش وغيرها هو نص ورد عن النبي عليه الصلاة والسلام ، وكونه مشتملاً على لغات أخرى لا يجعله مستعصياً على القرشي الذي دخلت في لغته لغات أخرى بالاحتكاك والتعايش اللغوي ، ثم إن الاختلاف لم يقسم القرآن إلى أجزاء بحيث تقرأ كل قبيلة جزءاً ، فالكل مطالب بقراءة الكل ، والاختلاف متوزع في شتى الآيات .

وإن الذي كتب في عهده الشريف عليه الصلاة والسلام كان بمكتوب واحد وبمقروء متعدد ، فقد أذن بتعدد القراءة وكلها وحي ، وقصر الكتابة على وجه واحد ، لكن لا نقول مع الزرقاني : « إن المراد بالحرف وجوه في الألفاظ لا محالة ، بدليل أن الخلاف الذي صوّرته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول قراءة الألفاظ لا تفسير المعاني »[1] .

وذلك مردود في رأينا لأن أي مساس باللفظ هو تغيير في المعنى ، وإلا من أين جاءت نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، وهل نظن أن كلمة ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان : ٢٠] بمعنى « ملكاً كبيراً » ،

---

(١) مناهل العرفان : ١/ ١٤٥ .

ولا نظن أيضاً أن دلالة ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة : ٨] تطابق « فامضوا » والشواهد كثيرة .

وإنما يبدو أن الشيخ الزرقاني خاف القول بالتناقض وليس موجوداً في التعدد ، لأنه ليس تعدد تضاد ، وعلى هذا نبه ابن قتيبة قديماً رحمه الله فقال : « الاختلاف نوعان : اختلاف تغاير ، واختلاف تضاد ، فاختلاف التضاد لا يجوز ، ولست واجده ـ بحمد الله ـ في شيء من القرآن ، إلا في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ ، واختلاف التغاير جائز ، وذلك مثل قوله : ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف : ٤٥] ، أي بعد حين ، وبعد أَمَةٍ : أي بعد نسيان له ، والمعنيان جميعاً ، وإن اختلفا صحيحان ، لأنه ذكر أمر يوسف بعد حين ، وبعد نسيان له ، فأنزل الله على لسان نبيه ﷺ بالمعنيين جميعاً في غرضين »[1] .

وثمة أمر بالغ الأهمية ، إذ يجب أن نتذكر دائماً اقتران الرخصة بالإعجاز ، فإذا وقفنا عند الرخصة ورددنا أقوال السلف بقينا نقرر شيئاً ماضياً لا علاقة له بعصرنا ، لأن الرخصة للوافدين على الإسلام أيام البعثة الشريفة ، ويجب ألا نركز على صعوبة النطق بغير لغة القارئ ، فالآن انتفت لهجات العرب ، ونحن اليوم نعيش الفصحى الواحدة بفضل القرآن الكريم والسنة الشريفة .

وصار بعيداً عن المنطق أن نسوّغ للآخرين من غير المسلمين أنه صَعُب على بعض العرب لفظة (فتثبتوا) فقرئت (فتبينوا) ، وكلها أحرف عربية ، ولو كانت صعبة حقاً ، لتدربَ على القراءة الواحدة وأتقنها إذعاناً لأمر الوحي ، وكيف يصعب على العربي لفظ « لأماناتهم » بالجمع حتى يسمح الإله بنطق الإفراد « لأمانتهم » ألا يعرف لكل كلمة مفردة جمعاً ؟

---

(١) تأويل مشكل القرآن ، ص/ ٣١ .

كما لا يصح المبالغة بمواءمة الواقع اللغوي المتنوع ، حتى لا يتشبث المغرضون بأن النص القرآني وافق الواقع ، فيعلون من شأن الواقع حتى يقضوا على النص ، ألا يكفينا أنهم فهموا أسباب النزول والنسخ سبق الواقع على الوحي .

فلا نريد أن يفهم غير المسلم اليوم أو الذي تنصل من الإسلام أن عربياً قرأ مخالفاً النص ، فرخّص له النبي عليه الصلاة والسلام ، وفي رأينا أن البداية منه ﷺ يقرأ بتنوع ويأخذ كل واحد ما يناسبه ، ونصل من هذا إلى أن الأحرف وتجلياتها في اختلاف القراءات وحي ، وليس لنا أن نقيس ، فلا يجوز أن نفرد ما هو جمع ، ولا نقدم ما هو مؤخر ، ولا نزيد حرف جر ولا غير هذا من وجوه عامة لها تطبيق خاص ثابت .

وإذا كان الأمر رخصة مقيدة بزمان ومكان ، فلا عبرة فيما يصنعه بعض القراء اليوم من الاعتزاز بالتعدد وقراءة الآية على أكثر من وجه كسباً لثناء المتلقي ، لأن هذا الاختلاف كان رحمة خاصة ، وما دمنا على سند قراءة واحدة فلا بأس ، بل إن بعضهم يبحث عن قراءات أخرى حتى تسمع بأن فلاناً يقرأ على خمسين قراءة ، فنوهم الغرب بأن عندنا خمسين رواية للقرآن أو خمسين قرآناً !

بل إننا إذا قرأنا قراءة واحدة نكون قد اتبعنا الضرورة العصرية ، كما قرئ بالتعدد للضرورة في أيام السلف ، فقد يظهر التعدد اليوم شكلاً من التلقي والانشغال بشكليات بعيداً عن الخشوع والعمل بالمعاني ، وكثيراً ما تجد قرّاءً لا يعلمون الكثير من التفسير ، فالقصد هو الخشوع الذي يعني الإذعان والعمل ، قال عز وجل : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ [الحشر : ٢١] .

* * *